اللوتريّة في انكلترا

الانسان مقامر بفطرته . فقد كان العرب في جاهليتهم وبعدها يقتسمون بينهم لحم الجزور باللعب بالقداح فيخرجون قامراً ومقموراً . وترى صبيان الازقة في كل بلد يلعبون بالزهر او بالكعاب او بالورق على دريهمات قليلة او على اشياء غيرها تافهة فيفوز ذو النصيب ويغرم غيره

واساس القمار تحصيل المال بتعب قليل ووقت قصير على قدر لا يناسب ذلك التعب وذلك الوقت . وبعبارة اخرى ان يبيت المقامر موسراً بين يوم وليلة فلا عجب والحالة هذه اذا اشتق الإيسار واليسر والميسر من اصل واحد . على ان المقامر يجد بالاختبار في اغلب الاحيان انهُ تعب كثيراً وسهر طويلاً ثم لم ينلهُ من ذلك سوى خسارة مالهِ وصحتهِ حتى الشرف لا يبقى لهُ

وقد قسم الناس القمار الى محرّم ومحلل . فالمحرّم هو الذي بني كلهُ على الصدفة والاتفاق ولا مجال فيهِ للسعي والجدّ كالعاب القمار المعروفة . وقد حاول البعض في مصر اخراج لعبة البوكر من فئة الالعاب المحرّمة بدعوى انها ليست نصيباً صرفاً بل ان مجال الاجتهاد فيها واسع ففازوا الى حين ثم ادخلت البوكر في عداد الالعاب المحرمة كما هو مشهور

اما القمار المحلل في عرفهم فهُ ما يخسر فيهِ اللاعب قليلاً او كثيراً ولكن خسارتهُ هذه تذهب في سبل البرّ كقمار الجمعيات الخيرية المسمّى نصيباً . والذي خبر سير هذا الضرب من اللعب في هذه العاصمة مثلاً يخبرك بانهُ ليس دون العاب القمار الصرف في شرّه وسوء مغبتهِ . فان الوفاً من صغار العمّال الذين يكسبون رزقهم بكدّ ايديهم وعرق جبينهم يضيعون كل ما يحصلون في هذه الشهوة القاتلة المضيّعة بطلاءِ عمل الخير اغواءً لهم

ومن القمار المحلل ما كان على مثال يا نصيب البنك العقاري المصري فان حامل سنداتهِ لا يخسر شيئاً من مالهِ بل بالضدّ من ذلك يبقى مالهُ لهُ وينال عليهِ فائدة معلومة لا تقلّ عن فائدة ايداعهِ بنكاً من البنوك فهو استثمار بالمعنى الصحيح لا يقدح فيهِ شيء . وزد على هذا كلهِ ان لهُ امل ربح جوائزهِ اذا اسعدهُ البخت .

وهذا النوع من القمار ان صحت تسميتهُ قماراً شائع في كثير من البلدان ويجيزه كثير من الحكومات كالحكومة الفرنسوية والحكومة الايطالية . وقد جرّب بعض كبار الانكليز ادخالهُ الى انكلترا حديثاً بحيث يصير قانونيّاً فيها فلم يفلحوا. ذلك ان احد اعضاء مجلس النواب البريطاني عرض على المجلس مشروع قانون بهذا المعنى في اوائل ديسمبر الماضي فرفض المجلس هذا المشروع باكثرية ١٩٢ صوتاً فكان المصوتون لهُ ٨٤ وعليهِ ٢٧٦ . وحديث تناقش اعضاء المجلس فيهِ من الذّ ما قرأنا بين مجادلات ذلك المجلس فرأينا ان نلخص هنا اقوال الخطباء لهُ وعليهِ لاحاطتهم بالمسئلة من جميع اطرافها ولطرقهم ابواب البحث في مسائل كثيرة متفرعة عليها مما يجمع بين الفائدة والفكاهة

وقف صاحب مشروع القانون واسمهُ المستر بوتلي واقترح اقتراحاً هذا فحواهُ: ان تصدر الحكومة سندات بفائدة ٢½ في المئة تجمع على فائدة مركبة تدفع عند الاستهلاك في زمن محدود . ويقام « سحب » في كل مدة تربح فيهِ بعض الفر جوائز معينة . قال وعمل مثل هذا ليس « لوتريّة » لان اللوتريّة يخسر فيها مشتري السندات او الاوراق مالهُ اذا لم يربح الجائزة وانما هو جرى على المبدإ الذي اتبعتهُ الحكومة عند اصدارها سندات قرض النصر الاخير . ومن يقرأ التلغرافات الكثيرة التي وردت على اعضاء هذا المجلس اعتراضاً على هذا المشروع يظن ان جميع عوامل البرّ والاستقامة ضدّهم وان جميع عناصر الشرّ معهم. واقول بالاجمال ان كبار مديري البنوك في السيتي (مركز الاعمال المالية في لندن) وغرفة التجارة وكثيرين من كبار رجال الدين وتقرير اللجنة المنتدبة لدرس هذا المشروع — كلهم موافقون عليهِ مؤيدون لهُ

ولما اصدر القرض الاخير شعرت بان في البلاد مالاً كثيراً يمكن الانتفاع بهِ ولم يمسّ حتى الآن فالفت ناديّاً انتظم في سلكهِ كثيرون من صغار المودعين لمساعدة وزير المالية في عملهِ . فلم تمضِ ثلاثة ايام حتى اجتمع عندي نصف مليون جنيه فسلمت هذا المال الى وزير المالية . ولما هبطت قيمة سندات القرض قام المكتتبون على يديّ يخاصمونني ويقولون اني خدعتهم (ضحك) . وبين اعضاء النادي الذي الفتهُ ١٣٦ رجلاً من رجال الدين اكتتبوا بالمال اليسير على امل

الربح من بيع السندات . فلا يظنّ المعارضون ان جميع القديسين في صفّ واحد

وقد اعترضوا على المشروع من وجهتين الواحدة مالية والاخرى ادبية . فقالوا من الوجهة المالية ان السندات لا تنتج مالاً كثيراً وهذا مالا نعلمهُ لاننا لم نجربهُ فضلاً عن ان رجلين من كبار رجال المال قالا ان المشروع يأتي بقدر كبير من المال الجديد الذي لم يستثمر بعد . ومن اعتراضاتهم ان نظام الجوائز هذا يثبط عزائم اهل العمل والسعي على ان ما يجري في فرنسا يكذب هذا الزعم

ومما قالوهُ ان هذا النظام فاسد بطبيعتهِ لانهُ يروّج المقامرة وهو بمثابة لوتريه . وردّاً على ذلك اقول ان قانون سنة ١٨٢٣ المعروف بقانون اللوتريه سنّ لان البلاد كانت في حاجة الى المال لاغراض حربية فتمكن بهِ الملك حينئذٍ من جمع المال باللوتريه . وعليهِ يكون ملك انكلترا آخر تاجر باللوتريه . وقد سحبت اول لوتريه في هذه البلاد على درجات كنيسة مار بولس . وبني المتحف البريطاني بمال جمع باللوتريه وكان رئيس اساقفة كنتربري اميناً على ذلك المال (ضحك) . فاذا لم ندخل نظاماً مثل هذا الى بلدنا فان اموالاً كثيرة تتسرب من جيوبنا الى لوتريات اوربا كما يجري كل يوم . وليسأل وزير المالية ايّا شاء من مديري البنوك يخبرهُ ان كثيرين يستعملون منهُ كلّ يوم من طريقة شراء السندات او الاوراق من لوتريه الحكومة الفرنسوية

كل احد يقامر كل يوم . هل بين حضرات الاعضاء الكرام عضو يستطيع ان يقول انهُ لم يشترِ تذكرة من تذاكر سباق الخيل في هذا المكان او ذاك . ولم يلعب لعبة « البردج » الربح . ولم يشترِ سندات او اسهماً على امل ارتفاعها (ضحك وهتاف) . فالتأمين على الحياة لوتريه . والزواج لوتريه . وكلّ شيء في الحياة لوتريه . وقد سئل رئيس اساقفة كنتربري فقال ان عملاً مثل هذا لا يمكن وصفهُ بانهُ خطأ من الوجهة الادبية . وكفى برئيس الاساقفة حكماً . وبالامس جاء في كتاب من سيدة تطلب مني التبرع بخمسة جنيهات مما ربحتهُ في سباق الخيل لجمعية الرفق بالحيوانات . فقاطعهُ احد الاعضاء بقولهِ وهل ارسلت هذا المبلغ اليها فقال ارسلت اليها عشرة جنيهات على ما اتذكر (ضحك وهتاف)

ثم قال والشواهد عندي كثيرة. فمنذ مدة ليست بطويلة اصدر البنك العقاري المصري سندات جديدة . فتوجهت سيدة معروفة الى وكيل البنك في لندن واشترت بعض السندات فدرى بذلك شقيقها وهو من كبار رجال الدين فكتب الى وكيل البنك يقول « علمت ان شقيقتي اشترت بعض سندات من سندات البنك العقاري المصري من محلكم فانها كم عن ذلك لاني لا اريد ان يكون لاحد من افراد اسرتنا يد في متاجرة مثل هذه » . وفي خلال ذلك سحبت سندات البنك العقاري وربح سند من السندات التي اشترتها السيدة الجائزة الكبرى . فكتب الكبير المذكور كتاباً الى وكيل البنك يقول « بعد مراجعة جميع الظروف المحيطة بهذه المسئلة رأيت ان اطلب منك ارسال الجائزة المالية الي وان انفقها في وجوه خيرية » (ضحك)

واما الاعتراض على المشروع من الوجهة الادبية فاقول فيه قولاً وجيزاً وهو انهُ اذا ذم المشروع او اخفق كان في ذلك اهانة عظيمة لفرانسا . فاذا يقول حلفاؤنا الفرنسويون اذا نبذناهُ بحجة كونهُ مخالفاً للآداب. فارجوان لا تسمعوني شيئاً آخر عن هذه الوجهة

ولا ريب عندي ان هذا المشروع يستخرج مقداراً عظيماً من المال من اكياس العمال ذلك المال الذي ينفق الآن على السينما وشراء الحلى الحديثة القيمة وغير ذلك من اسباب اضاعة المال سدى . ثم ان فيهِ تسلية للفقير وباباً واسعاً لامله وتعليلاً لحياتهِ المظلمة التي تسير على وتيرة واحدة

وتلاهُ عضو آخر فثنى على اقتراحهِ ثم خطب وزير المالية وغيرهُ من الخطباء وهاك خلاصة خطبة الوزير :

لست اريد ان ابحث في صحة هذا المشروع او فسادهِ من الوجهة الادبية ولا ان اقول عند اي حد تصح المضاربة مقامرة غير مشروعة او ان كل نوع من القمار خطيئة ادبية . فان ذلك ليس من شؤوني . ولست ادعي اني امتنعت عن كل شكل من اشكال المضاربة او اني امتنع عنهُ في المستقبل ولكن ارى انهُ يجب الحكم في المسئلة على اساس الملاءمة واطلب من المجلس ان يحكم فيها من هذا الوجه

واول امر اوجه الخواطر اليهِ هو ان مشروعاً مثل هذا يستفظعهُ عدد كبير من اهل هذه البلاد سواء كانوا على حق او على باطل في استفظاعهم اياهُ . وقد تكلم صاحب الاقتراح عن معارضة الكنيسة لهُ كانها امر يستخف بهِ وقال ان رأي بعض رجال الدين مستقلين قد يخالف رأي الكنيسة مجتمعة . وانا اسلم بهذا القول فان الطبيعة البشرية كثيرة الاختلاط والتركيب وفي طبائع كلٍّ منا امور يراها غيرهُ غريبة . وقد ذكرتني خطبة المقترح انتخاباً قديماً في لفربول كان المرشحون لهُ ثلاثة فانتخب مرشح الاحرار ولفربول معروفة بكونها محافظة منذ زمان طويل . فسأل ابي احد المطلعين على دخائل المسئلة من اهل المدينة عن سبب انتخاب رجل حرٍّ عضواً عنها فاجابهُ « ذلك لان لفربول تحبُّ رجلاً مثلهُ فهو تقيٌّ ورع ومضارب مجازف في آن واحد » (ضحك) وهـذا الجمع بين الاضداد ليس فريداً في بابهِ (ضحك)

فلنعلم بادىء بدء ان ما يطلب منا عملهُ يفضي الى اقسام عظيم في البلاد ويسوء جزءاً كبيراً محترماً من الرأي العام ويعكس الخطة التي جرينا عليها منذ نحو مئة سنة سواء اصبنا فيها او اخطأنا . فقد حرّم هذا المجلس اللوتريات سنة ١٨٠٨ لاسباب اهمها صعوبة حصر المقامرة ضمن الحدود التي تمنع ضررها . ولأن اللوتريات تزيد الفقر وتجرىء على ارتكاب الجرائم وقد تفضي بالمشتغلين بها الى الانتحار

وقد قال لي صديق خبير ومرسل غيور منذ سنين كثيرة ان العائلات التي يخربها القمار اكثر كثيراً من العائلات التي يخربها المسكر . فاذا عملنا عملاً من شأنهِ ان يشجع الناس على اللوتريات ونقائصها او على المقامرة فان عملنا هذا يعدّ مذموماً ونحن متفقون كلنا على ذلك . فايُّ شيء في قرض مثل هذا يميزهُ عن القروض التي سلفتهُ غير عنصر المقامرة الذي ادخل عليهِ . فاذا كان غرضك الفائدة فان ٢½ في المئة ليست مثل ٥ في المئة . او كان غرضك التأمين على مالك فان ٢½ في المئة تأخذهُ من قرض اللوتريـة ليس افضل من ضمان الحكومة للقروض الاخرى . او كان غرضك سهولة الحصول على مالك عند حاجتك اليهِ فان اللوتريـة من هذا القبيل دون المال الذي توفرهُ بشراء سندات الحرب التي تضمنها

الحكومة او المال الذي تودعهُ صناديق البوستة. وليس في اللوتريّة ما هو افضل مما في غيرها من القروض في اجتذاب الناس اليها سوى مسئلة الجائزة التي تربح بعدد المقامرة التي تسنح

ولست انكر ان في البلاد كثيراً من المال الذي يمكن توفيرهُ ولا يوفّرون جزءًا من هذا المال يمكن الحصول عليهِ بطريقة اللوتريّة دون غيرها. ولكن صاحب الاقتراح يطلب تحويل جزء كبير من المال الذي نحصل عليهِ بطرق اخرى الى لوتريّة ويغرينا بذلك بقولهِ تصوروا ماذا تكون العاقبة لو ان الناس طلبوا جميعاً صرف سندات الخزينة كلها وسندات قروض الحرب واخذ الاموال المودعة صناديق البوستة — لو فعلوا ذلك كلهُ في يوم واحد. نعم لا ننكر ان هذا المال كلهُ تحت الطلب ولكن الاختبار الماضي علّمنا انهُ لم يحدث شيء مما يخشى المقترح حدوثهُ فقد سحب كثيرون اموالهم المودعة صناديق البوستة عند صدور قرض الحكومة الاخير لشراء سندات منهُ ولكن غيرهم حلّوا محلهم في البوستة وفي آخر السنة كان المال المودع صناديق البوستة اكثر مما كان في اولها. الى ان قال:

وقد قال كثيرون من انصار هذا المشروع انهُ يشجع الفقراء واضرابهم على الاقتصاد والتوفير. فهل يظنون حقيقة انهم بدعوة الناس الى الاشتراك في هذا المشروع الذي لا مزية لهُ الاّ ما فيهِ من عنصر المقامرة يشجعون على التوفير. اما انا فارى ان ذلك مناقض لاختبارنا جميعاً. فلم أرَ في عمري رجلاً جمع ثروة مكينة «بكسر» البنك في مونتي كارلو (ضحك) ولا اعتقد ان احداً يصير غنياً حق الغنى بان يربح جائزة هي بعيدة عن احلام اهل الطمع. وعندي ان نتيجة هذا المشروع لا تكون حمل الرجل الذي لم يوفّر درهماً في عمره على التوفير بل اغراء الرجل الذي وفّر بعض الشيء بالمقامرة بها ليصير غنياً بغتة بدلاً من ان يغتني تدريجاً. وليس هناك درس شرٌّ من هذا الدرس نعلّمهُ البلاد في هذا الاوان فان فيها شيئاً كثيراً من روح المقامرة اليوم وميلاً عظيماً الى الاغتناء بسرعة. وليست هذه الروح هي التي تساعدنا في مصاعبنا او تنقلنا الى مواطن السلامة وانما نحن في حاجة الى الصحو والثبات والامانة في العمل.

وكلما حبّبتم البخت الى الناس عدلتم بهم عن الجهد الثابت والعمل الشاق المستمر (اصوات استحسان)

ويقول انصار هذا المشروع ايضاً ان هناك فرقاً واضحاً بينهُ وبين المقامرة لان مدارهُ على تثمير المال بفائدة معتدلة واعادتهِ الى اصحابهِ بعد مرور عدد من السنين يكون لهم في خلالها فرصة ربح الجوائز. وردّاً على ذلك اقول هل يريدون ان يسمح لغير الحكومة بتولي مثل هذا المشروع والاّ فلماذا . ولماذا يريدون حصرهُ في الحكومة ان لم يكن عليهِ اعتراض من جهة المبدإ او من جهة الملاءمة . ولماذا لا يجيزونهُ لكل المجالس البلدية ولكل شركة تريد بناء اعمالها على اللوتريه. اما انا فلا اعلم لذلك سبباً . فان لم يكن فيهِ ما يخشى منهُ وهو في يد الحكومة وجب ايضاً ان يكون كذلك وهو في يد شركة امينة بيضاء الصفحة . ولا أرى كيف تحرمون على شركة مثل هذه الاقدام على عمل مثل هذا

واقول ايضاً انهُ اذا قررت الحكومة العمل بمشروع اللوتريه فانها لا تستطيع تحريمهُ على البلديات وغيرها وهذا هو رأي النائب العمومي وغيرهِ من كبار رجال القانون . وزد على هذا كلهِ انكم تقرضون جميع الادارة الخاصة بالقانون المسنون لمقاومة اللوتريات والقمار

وعليهِ ارى من كل وجه انهُ ليس من الحكمة والفطنة مقابلة جميع المساوىء التي في طبيعة هذا المشروع من غير ان تكون لهُ مزية يقينية . وارى انكم لا تستطيعون الحصول بهِ على مقدار كبير من المال الاّ بتحويل هذا المال من مصادر اخرى . وفي ذلك ما فيهِ من التعب الكثير والمشاكل المتعددة ثم لا يستفيد الفقير منهُ فائدة تذكر . وكلما اطلت نظري فيهِ زدت كرهاً لهُ . فآمل بصفتي الشخصية وعمالي من الخبرة وما عليّ من المسئولية لا بصفتي نائباً عن الحكومة اتكلم بلسانها واستعين بنفوذها — انكم تقابلون هذا المشروع بالرفض التام

هذه خلاصة خطبة وزير المالية وسأتي في عدد تالٍ على خلاصة اقوال اعضاء المجلس